

رتيبة الحاج موسى

نسيان الأخلاقيات وأخلاقيات النسيان: المصالحة في الجزائر والطمس الرسمي للموضوع السياسي

MECAM Papers | Number 03 | November 19, 2022 | <https://doi.org/10.25673/92725> | ISSN: 2751-6490

تطرح السياسة الرسمية للنسيان التي تنطوي عليها عملية المصالحة الجزائرية بعد الحرب الأهلية أسئلة أخلاقية وسياسية مهمة حول صياغة الموضوع السياسي والمواطنة.

- في حين أن خيار النسيان، كما لاحظ العديد من المؤلفين، لا يَحصر بدولة الجزائر، فإن الحالة الجزائرية تبدو فريدة في اعتمادها على صمتٍ جماعي قسري يتجاهل الضحايا وأقاربهم وبالتالي عامة المواطنين.

- بعد الحرب الأهلية الجزائرية، التي شهدت مقتل 200 ألف شخص وما يزيد عن 20 ألف حالة اختفاء قسري، تحققت العودة للسلم إثر قرار سياسي بالنسيان، وذلك من أجل إعادة إرساء «الوفاق المدني». إلا أن هذا الموقف الرسمي وأن اعتمد في تحديد المواقف والتفسيرات، فقد أبقى الحاضر حبيساً بين جدران الماضي.

- إلى أي مدى يمكن فهم وتبرير أخلاق النسيان هذه - كما أقرها النظام الجزائري - على أنها ضرورية بشكل أساسي لاستمرارية الحياة الاجتماعية؟ أم هل يجب، على العكس من ذلك، اعتبار هذا القرار العلوي بالنسيان أمراً غير أخلاقي، وبالتالي يحتاج إلى إعادة نظر ونقد في ضوء الذاكرة الجماعية والفردية؟ هل أن هذه النظرة المحددة وشديدة الإنتقائية للماضي، كما يقدمها التاريخ الرسمي الجزائري، تعقد مسار المصالحة الجزائرية؟

الإطار

حتى وإن أمكن عملياً تبرير القرار السياسي بالنسيان في إطار مسارات المصالحة، فإنه يُمثّل معضلة أخلاقية في السياق غير الديمقراطي الذي تفرض فيه نظرة تعظيمية للتاريخ. وبالإضافة إلى أن مسار المصالحة يكلف البعض أكثر من سواهم مقابل «العودة إلى السلام»، فإن سياسة النسيان قد تطيل في صمت أمد الصراعات التي أدت إلى الحرب الأهلية. كما إن سياسة النسيان من شأنها أن تحو التعددية في الموضوع السياسي لتفرض مكانها خطاباً رسمياً أوحد.

المصالحة الوطنية والحرب الأهلية في الجزائر

بعد تعليق الجيش الجزائري للمسار الانتخابي في عام 1992 والذي شهد إنتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، اندلعت حرب أهلية بين الجماعات الإسلامية المسلحة والدولة. تم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما أدى إلى تشكيل الجيش الإسلامي للإنقاذ (والذي ضم حوالي 300.000 فرداً) والجماعة الإسلامية المسلحة (وتراوح مجموع أفرادها بين 20.000 إلى 40.000 عضواً)، جنباً إلى جنب مع الجماعات الإسلامية الأصغر ذات الانتماءات والتوجهات المختلفة. واستهدفت هذه الجماعات في البداية مؤسسات الدولة والمدارس والمصانع. ثم تحولت إلى المدنيين، بما فيهم شباباً ومثقفين ونساءً وعائلات وأحياء بأكملها. وبموازاة ذلك، قاتلت قوات الدولة هذه الجماعات المسلحة واستهدفت أي شخص يشبه في انتمائه، ولو من بعيد، إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ووجد السكان أنفسهم عرضة في الآن نفسه لعنف الجماعات الإسلامية المسلحة وقوات الدولة. وقد استمرت الحرب الأهلية الجزائرية لمدة 10 سنوات، بعد أن تسببت في مقتل 200 ألف شخص وأكثر من 20 ألف حالة اختفاء قسري، وانتهت رسمياً في عام 1999، لكنها خلفت أضراراً كبيرة امتد أثرها إلى بدايات القرن الحادي والعشرين.

منذ السنوات الأولى للصراع، حاول النظام الجزائري وقف الحرب، بإصدار قانون الرحمة أو «العفو» في 25 فبراير 1995، تلاه قانون الوثام المدني الذي وقع سنه في 13 يوليو 1999 وتمت الموافقة عليه عن طريق الاستفتاء في سبتمبر / أيلول 1999. ولأسباب إستراتيجية، تم توجيه كل من قانون الوثام الوطني والمحاولات الأخرى لتهدئة الصراع بشكل أساسي نحو جيش الإنقاذ. وأعقب قانون الوثام المدني مرسوم بالعفو في كانون الثاني (يناير) 2000؛ وكان هذا المرسوم موجهاً، ولو بشكل غير مباشر، للجماعة الإسلامية المسلحة، والتي كانت تشير الخوف خصوصاً بسبب تفرعها والعدد القليل من قادتها المعترف بهم. وفي عام 2005، بعد أن تحسن الوضع الأمني إلى حد ما، دعي الجزائريون إلى التصويت في استفتاء ثان، على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والذي يهدف إلى وضع نهاية رسمية للصراع بين الجماعات الإسلامية المسلحة والدولة.

وبصفة عامة، قُوبل الخطاب حول الآثار المدمرة للحرب الأهلية بالقمع والإسكات بعلّة منع العودة إلى الصراع. وخلافاً للمغرب وتونس، لا توجد في الجزائر هيئة عامة للمصالحة، بل توجد بدلا من ذلك هيئات قضائية متخصصة ومغلقة يسيطر عليها ممثلو الدولة، ومهمتهم إسكات الضحايا والعمل دون اعتبار لعاناة السكان. وقد اعتمدت هذه اللجان على الاستفتاءات التي أعطت الانطباع بوجود نقاش عام. لكن، لقد هيمن على المصالحة في واقع الأمر نهج قانوني يطمس روايات التجارب التي تصور تلك المعاناة.

وبطبيعة الحال، لم تختف ذكريات الحرب الأهلية من المجال العام. إذ تتجلى هذه الحقيقة اليوم بشكل بارز في التقاء الناس حول ذكرى أحيائهم المفقودين والذين يحرسون صراحة على ألا يلفهم النسيان. وتتعاطى السلطات الجزائرية سياسياً مع قضية المختفين بطريقة لا تخلو من التناقض: فشؤون الحرب الأهلية - والأكثر من ذلك، قضية المفقودين - تبقى مخفية ومسكوتاً عنها. وفي نفس الوقت، تحظى بتأكيد متواصل في إطار الاحتفالات الرسمية بميثاق السلام والمصالحة. ومن المفترض أن هذا الإخفاء، الذي يظهر النظام من خلاله «تحميله للمسؤولية» عن المفقودين، يمنع الشهادات العلنية لأحيائهم الفعليين، وكان ذلك لم يعد ضرورياً. وفي مقابل هذا التغييب للموضوع في المجال العام، فإن عائلات المفقودين - سواء النتمين للإسلاميين أو ضحاياهم أو ضحايا قوات الدولة - وأولئك الذين يأملون في إنشاء لجنة الحقيقة، يؤكدون على أن نشر الأخطاء من كلا الجانبين سيكون بمثابة الاعتراف بالضحايا وقد يوفر فرصة للتنفيس الجماعي.

التفكير بأخلاقيات النسيان

من خلال إعطاء الأولوية للعفو والمقاربة القضائية للنزاع، أنشأ النظام الجزائري نوعاً معيناً من النسيان السياسي، وهو ما يشير إليه بول كونيرتون (2008: 62) بعبارة «النسيان

القسري"، أي النسيان الذي تملّيه الدولة كما لو أن هناك قناعة بأنه مفيد لجميع الأطراف المعنية بنفس الدرجة. هل من الأخلاق أن ننسى؟ هل يجب أن يتفوق التفكير السياسي على فكر أخلاقي أكثر تعقيداً وأكثر نكراناً للذات؟ في الجزائر، حيث خلد التاريخ في نصيب تذكاري ومحيت أجزاء كاملة من الماضي في فترة الإستعمار وما قبله، تم إنتقاد التوجه العام للنظام لمراقبة الذاكرة العامة وقمع ومحو ما يتعلق بالحرب الأهلية في التسعينيات، مع إعتبار العديد من المراقبين والكتاب أنه اختياراً سياسياً سيئاً.

بالرغم من أن الأدبيات المتعلقة بالذاكرة والنسيان في فترات ما بعد الصراع تبدو معقدة، يمكن توصيف موقفين رئيسيين متناقضين. الأول يدعو إلى واجب التذكر ويعتبر النسيان إنكاراً للعدالة. أما الثاني، والذي أجده أكثر فائدة في معالجة «استخدامات النسيان» (Yerushalmi et al. 1988)، فيرى أن الذاكرة تولد إنتهاكات إذا انحرف استخدامها عن القيم، وأضيف أن لها آثاراً هامة على سلامة الحياة الاجتماعية والشأن السياسي. وأضع أعمال كل من ديفيد ريف وأفيشاي مارغاليت في هذا الإطار الأخير.

يرى ديفيد ريف (2016) أن الإلزام بالتذكر يضرّ بالسلم ويغذي التنافر. وينطبق الشيء نفسه على «الحقيقة»، وهي مجاز مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاريع تخليد الذكرى، والتي غالباً ما يقوم بها المنتصرون في النزاع. كما يرى ديفيد ريف، أن النسيان يمثل ضرورة أخلاقية، خاصة عندما يكون كل طرف في النزاع مقتنعاً بعدالة موقفه. ولا يمكن كسر المواقف المتشددة إلا بالتوافق، وهو بالتالي شرط مسبق لطى صفحة الصراع. ثم إن إلزامية إحياء الذكرى يؤدي أيضاً إلى التنافس بين الضحايا وإلى نشطي المجتمع.

وعلى النقيض من ذلك، يعتقد أفيشاي مارغاليت (2002) أن ميثاقاً للذاكرة يعدّ أمراً ضرورياً في ظل ظروف معينة. فالكتاب يميز بين ميثاق قائم على الأواصر القوية التي تربطنا بالأقارب والجيران والأصدقاء، والمسؤولية الأخلاقية القائمة على روابطنا المحدودة مع بقية البشر. وتشمل قواعد الأخلاق التقارب الشخصي مع أولئك الذين نهتم بهم، والذين يجب إحياء ذكراهم وإعادة إنتاجها، بينما تطبق قواعد الفضيلة بين الغرباء الذين نلتزم أخلاقياً تجاههم ويجب علينا أن ندافع عنهم ولكن ليس بالضرورة أن نتذكرهم. ولهذا كتب مارغاليت أن «الأخلاق محدودة في الجغرافيا وممتدة في الذاكرة»، في حين أن «الفضيلة ممتدة في الجغرافيا ومحدودة في الذاكرة» (8: 2002). وبعبارة أخرى، لا علاقة لكونية النحير بالذاكرة. وأنا أرى أنه في الحالة الجزائرية، هذه هي أخلاقيات الذاكرة - الذاكرة المشرعة بين الغرباء - التي يدافع عنها عدد من السكان (للاطلاع على وجهة نظر مماثلة، انظر Jonas 1990 أدناه).

لكن بالنسبة لكلا المؤلفين، تعتبر الذاكرة تجربة حضور ويتجلى ذلك حسب رأي ديفيد ريف في طلب الجلاذ العفو من ضحيته، في حضورهما المشترك، كما يتضح من إعطاء الأولوية للسلم على العدالة في جنوب إفريقيا. وبالنسبة لمارغاليت، تتجسد تجربة الحضور في «الشاهد الأخلاقي»، الذي يصف الخطأ دون محاولة تحديد أسبابه (وهو ما يفعله «الشاهد السياسي» بشكل أفضل) والذي يعتبر «الصدق» صفته الضرورية (2002: 170)، بمعنى «قول الحقيقة كما هي» (2002: 168).

الإختزال السياسي للنظام الجزائري نسياناً للأخلاق

يشرح ديفيد ريف وأفيشاي مارغاليت كيف يمكننا تحديد إشكالية النسيان الإستراتيجي للحرب الأهلية في الجزائر من منظور النظام. ففي معالجتهم لسألة الذاكرة في سياقها وفصلها عن إحياء الذكرى بأقصى درجاتها لحرب الاستقلال الجزائرية، تساعدنا وجهات نظر ريف ومارغاليت في تحليل سياسة النسيان في ضوء المخاطر الحالية والتواجد المشترك للشاهد الأخلاقي. فإذا أريد للنسيان السياسي أن يكون قابلاً للحياة في حالة ما بعد الصراع، فيجب التوافق عليه بين الأطراف المعنية (Rieff 2016). فما الذي يعنيه إذاً نسيان «المأساة الوطنية» (وهو تعبير شائع مستخدم في النصوص القانونية والعامية الجزائرية حول الحرب الأهلية) من منطلق الأخلاقيات، والذي يفهم على أنه رعاية للآخر ومسؤولية تجاهه (جوناس 1990)؟

لتسمية «رحمة» أو قانون «الرحمة»، كما سُنَّ في عام 1995، دلالات دينية قوية. فكلمة «رحمة» تدل على البركات التي منحها الله - وليس بمعنى الرأفة، كما اقترح العديد من المراقبين. وهذا التمييز مهم، بحسب دانيال جيماريت. فبينما تتضمن الرأفة عنصراً من عناصر التسامح، فإن «كل من يكلف نفسه عناء قراءة التعليقات الصادرة عن كتاب مسلمين حول معاني الرحمة والرحمن والرحيم، سرعان ما يستنتج الغياب التام لمفهوم المغفرة» (جيماريت 1988: 377). وتشير كلمة رحمة إلى غياب الإنتقام من جانب المنتصر. فالشخص الذي يمنح الرحمة ينال غفران الله؛ وهذا الإنسان لم ينل العفو بل الرحمة. لذلك من المهم أن نلاحظ أنه بالنظر إلى مفهوم الرحمة (والرأفة)، أعطت الدولة الجزائرية للقانون معنى سياسياً فيه تساهل تجاه المعارضة الإسلامية المسلحة.

في قانون الوثام المدني، الذي سُنَّ في عام 1999، اختفت الدلالات الأخلاقية والدينية التي ينطوي عليها مصطلح الرحمة. واستخدمت لغة التهذئة، كما هي مطبقة في هذا النص القانوني، مصطلح «الوثام المدني» الأكثر حيادية؛ لكن هذا أيضاً لا يخلو من الغموض. فقد أدخل قانون الوثام المدني (الوثام بمعنى الإنسجام) الواقع الجديد للمعاهدة بين الإسلاميين المسلحين والدولة في الساحة السياسية. ولكن، وفقاً لمحمد موجل، فإن الطابع السياسي للمصطلح غامض جزئياً في اللغة العربية الحديثة. ذلك أن مفهوم «الوثام» يفترض وجود علاقة ودية [بين الطرفين] ولا يعني ضمناً أي نوع من السيطرة، ناهيك عن التزام خاضع للعقوبات» (Maougal 2000: 63). ومع ذلك، يشتمل قانون الوثام المدني على سلسلة من الإجراءات القضائية التي تنطبق فقط على الإسلاميين المسلحين، دون سواهم من أعوان الدولة. وبذلك، يفترض وجود إتفاق بين طرفين، أحدهما - الدولة - التي لا تعترف بذلك، بل تتخذ موقفاً خارج النزاع. وهذا يجعل الإسلاميين طرفاً واحداً في مواجهة المجتمع بصفته مقابله الآخر، وكأنه في صراع ضد المجتمع، وليس ضد الدولة. وعندما تقوم الدولة الحامية، بموجب هذا القانون، بالتعويض على عائلات الإرهابيين بالتساوي مع مع عائلات ضحايا الإرهاب، مع فرض الصمت والنسيان بشكل خاص على الضحايا، فإنها تكون قد اختزلت محاورها المحتملين كمجرد جامعي أموال، بينما تضع نفسها في مرتبة تعلو على المجتمع والإسلاميين المسلحين. وبالتالي، تظل مسؤولية الدولة عن الصراع غير مكشوفة للعلن.

في هذه الحالة، يصعب التحدث عن الإجماع كما يذهب إلى ذلك ديفيد ريف؛ بل من الأنسب الحديث عن مسار تمييز بين أطراف ثلاثة: الإسلاميون، والدولة، وبقية المجتمع. وفي بادرة واحدة، من خلال تمييز الإسلاميين أو منحهم العفو، تميز الدولة المجتمع وتركنه جانباً. إن الحمى الاحتفالية التي تحيط بحرب الاستقلال الجزائرية والتي تحفظ ذكراها حتى اليوم غائبة بشكل لافت عن الحرب الأهلية الجزائرية. وبناءً على ذلك، فإنني أزعج أن مرسوم الدولة الخاص بالنسيان كما هو صادر عن قانون الوثام المدني قد أعلن عنه لترسيخ سياسة للذكرى، لكنه موجه بدرجة أقل إلى تذكّر الصراع بين الإسلاميين المسلحين والدولة، منه إلى نسيان هذه الأحداث والحرب الأهلية نفسها.

يقع تمثيل الموضوع السياسي على المحك في هذا الحذف. فالعلاقة الثلاثية بين الدولة والإسلاميين والمجتمع تعمل على عدة مستويات. أولاً، إنها مسار رسمي يكرس التباعد والفصل الذي يجسد الاختلاف - على سبيل المثال، في بناء الخطاب المهيمن للإسلامي كشخصية متشددة، أو شخصية الآخر المختلف تماماً. وهو يعامل كما لو لم يكن جزائرياً، ولا حتى مسلماً - إنه «همجي» بمعنى أنه يفتقر للعقلانية والمدنية (Pagden 1989). لكن الإسلاميين ليسوا وحدهم من يتأثر بعملية التباعد هذه. وهي تسري على كل من يخالف القواعد الرسمية للنسيان، الذي هو قبل كل شيء عدم الاعتراف بالآخر وبمعاناته. إن الاعتراف بمعاناة الآخر هو الاعتراف بوجوده. وإنكار المعاناة ليس بالأمر الجديد - إذ أن إيمانويل ألكاراز (2017: 269)، الذي يحلل عنصراً مهماً وغالباً ما يتم تجاهله في الذاتية الجزائرية، يبرز أن التاريخ الرسمي يعطي الأولوية لذاكرة المقاتلين على معاناة السكان والعنف الذي ارتكبه الجيش الاستعماري. ويؤدي عدم الاعتراف بالمعاناة إلى درجات أخرى من التغييب، يطال الشهود أنفسهم أو أي شخص يأخذ على عاتقه التفكير بالحرب الأهلية. العفو والقانون الذي يمنع استحضار الجرائم المرتكبة أثناء الحرب الأهلية

لا يسمح بالشهادة، سواء كانت «أخلاقية» أو «سياسية».

ثانياً، الغفران هو المفهوم الآخر المرتبط بهذا التبادل. ففي 3 أكتوبر 2005، ظهر الرئيس في ذلك الوقت، عبد العزيز بوتفليقة، على شاشة التلفزيون العام ليطلب رسمياً العفو من ضحايا الحرب الأهلية دون استثناء (Bennadji 2007) - سواء كانوا من ضحايا الجماعات الإسلامية أو من قوات الدولة. وقد حرم «الضحايا» ممن تحدث إليهم بوتفليقة من إمكانية الرفض التي ربما كانت ستعبر عن موقفهم. ونتج عن هذا الإجراء «جعلهم ضحية بالمطلق»، إذ «محرم الضحايا من حق الكلام» والمسامحة (Derrida 2001: 58). وكما يؤكد ريف، فإن طريقة المسامحة هذه تسد الأبواب أمام النسيان الفعلي. ومن الأكد أن إعلان الرئيس يشمل آخرين (من الإسلاميين) بالعفو، لكن هذا الإدراج غامض ومتناقض من الناحية الاستراتيجية. وغالبا ما تنقلب الحصاص المنسوبة إلى الإسلاميين على نفسها فهم أحيانا «أبناء ضالون» يدعوهم الرئيس الجزائري إلى «العودة إلى وطنهم»، وفي أحيان أخرى هم مجرمون متعطشون للدماء.

ثالثاً، من خلال عملية التحييد، فإن التجريد من الذات، حيث يُحرم الشخص من شخصيته وينفصل عن هويته وحياته وتجربته، لا يستهدف فقط الإسلاميين المتباينين الآخرين، بل ينطبق أيضاً على بقية السكان. ويمكن أن نفسر تحييد السكان بشكل أفضل لا من خلال العلاقة المباشرة بين السبب والنتيجة، ولكن من خلال الآثار المعقدة على المدى الطويل. فيطلب من السكان أن ينسوا الحرب الأهلية دون قيد أو شرط (كما يفترض مفهوم الإجماع)، لأن الحرب الأهلية بالنسبة للنظام الحاكم لا تزال أقوى مبرر لبقائه، والتي تلتقي بشكل متزايد مع بقاء الدولة. فمن ناحية، يطارد شبح الحرب الأهلية الجزائر باسم الحرب الدائمة، التي يعاد تنشيطها باستمرار من خلال الخطاب الرسمي كما يشير إلى ذلك تعبير «العدو الداخلي / الخارجي». ومن ناحية أخرى، فإن الأمر الإلزامي بالنسيان يزيل تدريجياً أو يخفف من مسؤولية الجهات الفاعلة الرئيسية في الحرب الأهلية.

كلّ هذه العناصر - أي إضعاف الشأن السياسي من خلال السحو الاستراتيجي للذاكرة العامة مقابل التضخيم الرسمي، والغموض في «المسؤولية وتعميمها» (Bauman 1993) الناتج عن قوانين المصالحة، وشبح الحرب، غيابها وحضورها، وفرضها على جميع السكان على أنها لم تحدث - كلها مؤشرات على عملية تأكل للموضوع السياسي والأخلاقي، والتي تبلغ أوجها بالتوظيف السياسي والأخلاقي من قبل النظام الجزائري الحالي. ومع ذلك، على الرغم من هذا السحو، لا يزال المجال العام الجزائري نشيطاً من خلال بحث المواطنين عن الحقيقة والعدالة، بما يضمن وجود أرضية لاستمرارية تذكّر معاناتهم إبان الحرب الأهلية.

المراجع

- Alcaez, Emmanuel (2017), *Lieux de mémoire de la guerre d'indépendance algérienne*, Paris: Karthala.
- Bauman, Zygmunt (1993), *Postmodern Ethics*, Oxford, Blackwell.
- Bennadji, Chérif (2007), Algérie: l'année du pardon ... officiel, in: *L'Année du Maghreb*, 2, 171-199.
- Connerton, Paul (2008), Seven Types of Forgetting, in: *Memory Studies*, 1, 1, 59-71.
- Derrida, Jacques (2001), *On Cosmopolitanism and Forgetting*, London: Routledge.
- Gimaret, Daniel (1988), *Les noms divins en Islam*, Paris: Cerf.
- Jonas, Hans (1990), *Le principe responsabilité*, Paris: Flammarion.
- Lefranc, Sandrine (2015), La justice de l'après-conflit politique: justice pour les victimes, justice sans tiers?, in: *Négociations*, 2, 24, 101-116.
- Maougal, Mohamed Lakhdar (2000), Les mots de la pacification: Étude langagière du vocabulaire de la concorde, in: Hamid Kechad (ed.), *Concorde Bouteflika-Madani: La paix des cimetières*, Algiers: Éditions du Matin, 53-74.
- Margalit, Avitai (2002), *The Ethics of Memory*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Pagden, Anthony (1989), *The Fall of the Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnography*, Cambridge: Cambridge University Press.

Rieff, David (2016), *In Praise of Forgetting: Historical Memory and Its Ironies*, New Haven, CT: Yale University Press.

Yerushalmi, Yosef Hayim, Nicole Loraux, Hans Mommsen, Jean-Claude Milner, and Gianni Vattimo (eds.) (1988), *Les usages de l'oubli*, Paris: Le Seuil.



نبذة عن الكاتب

رتيبة حاج موسى أستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة يورك (تورنتو) في ميادين علم الاجتماع الثقافي والسياسي. تجمع أعمالها أربعة مجالات رئيسية: السينما / الفن / الإعلام، المجال العام، التعبيرات الراديكالية / الشعبية، والذاكرة العامة / الذكريات البديلة في المغرب العربي. تم تمويل مشاريعها البحثية من قبل مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في كندا، كما كانت لها مساهمات ضمن هيئات التحرير لمجموعات من الكتب والعديد من المجلات الوطنية والدولية. عملت أستاذة زائرة في جامعة السوربون الجديدة (باريس 3)، وجامعة فالينسيا، وجامعة كونستانز، وهي باحثة ضمن Internationales Forschungs-Zentrum Kulturwissenschaften - IFK في Kunstudiversität Linz، بالإضافة إلى حصولها على منصب باحث زائر في كلية Massey - جامعة تورنتو. وهي عضو مؤسس ومنسق ضمن GT4-Monde Arabe en Mouvement في المجمع الدولي لخبراء الاجتماع الناطقين بالفرنسية. وتلتحق الدكتورة حاج موسى إلى مركز الدراسات MECAM، كباحثة في مجال «الذاكرة والعدالة».

البريد الإلكتروني: rhm@yorku.ca

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: <https://mecam.tn/mecam-papers/>. MECAM Papers are long-term archived by MENA-LIB at: <https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc>. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode>), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. Thomas Richter

Editorial Department: Christine Berg, Meenakshi Preisser

Translation from English into Arabic: Prof. Dr. Amel Guizani

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)

GIGA | Neuer Jungfernstieg 21

20354 Hamburg | Germany

<https://mecam.tn>

mecam-office@uni-marburg.de



ميكام
مركز ميربان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية



MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb